

أوروبا

٢٩ - الحالة في قبرص

كذلك على أن يعقد الأمين العام، في حالة عدم وجود اتفاق من هذا القبيل، اجتماعاً للطرفين، بمشاركة تركيا واليونان، لتقديم تعاونهما في جهد متضافر للاتفاق على نص نهائي بحلول ٢٩ آذار/مارس. وتحسباً لاستمرار المأزق قام الطرفان، كملجأً أخير، بدعوة الأمين العام إلى استخدام سلطته التقديرية لإكمال النص الذي سي طرح للاستفتاء على الجانبين على أساس خطته. وذكر المستشار الخاص أعضاء المجلس بأن العملية تستند إلى الشروط التي وضعها الأمين العام في تقريره المؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣^(١). لاستئناف بذل مساعيه الحميدة ونال ذلك النهج تأييد المجلس في القرار ١٤٧٥ (٢٠٠٣). وقد أسفرت تلك العملية عن نص نهائي ("أساس الاتفاق على تسوية شاملة لمشكلة قبرص") قدمه الأمين العام في المفاوضات التي عقدت في بيرغنستوك، سويسرا، في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، وسيجري الاستفتاء عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤^(٢).

وشدد المستشار الخاص على أنه على الرغم من أن الخطة قد وضعت في صيغتها النهائية من قبل الأمين العام، كملاذ أخير، فهي ليست من اختراع الأمين العام. وأكد أن الخطة تتضمن المفاهيم الرئيسية والتبادلات التي نشأت من عملية تفاوضية طويلة. وبهدف إطلاع أعضاء المجلس على شرح تفصيلي للنقاط الرئيسية في الخطة، أحالهم المستشار الخاص إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

(٢) S/2003/398.

(٣) لم تصدر الخطة، بالصيغة التي قدمها الأمين العام في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

المقرر الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٤٩٤٧ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤: رفض مشروع القرار

في الجلسة ٤٩٤٠، المعقودة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، التي لم يدل فيها بأي بيان، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص عن مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام^(١). وذكر المستشار الخاص في إحاطته أن الطرفين المتنازعين في قبرص قد اتفقا في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ على استئناف المفاوضات على أساس خطة الأمين العام الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة لمشكلة قبرص من خلال إجراء استفتاءين منفصلين ومتزامنين قبل انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤. ولتحقيق تلك الغاية، التزم الطرفان في المرحلة الأولى بالسعي إلى اتفاق بشأن التغييرات وإكمال الخطة من جميع جوانبها في موعد أقصاه ٢٢ آذار/مارس في إطار بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة. واتفق الطرفان

(١) خلال هذه الفترة، عقد المجلس إضافة إلى الجلسات التي يتناولها هذا القسم، عدداً من الجلسات الخاصة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، عملاً بأحكام الفرعين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١). وعقدت الجلسات في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (الجلسة ٤٩٨٣) و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (الجلسة ٥٠٥٤)، و ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (الجلسة ٥١٩٨)، و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (الجلسة ٥٣١٦)، و ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٤٤٧) و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٥٨٢)، و ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (الجلسة ٥٦٨٩)، و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (الجلسة ٥٧٩٤).

من الدول الضامنة وهي تركيا والمملكة المتحدة واليونان بأنها توافق على طرح اتفاقات التأسيس للاستفتاءين، وأنها عند الموافقة على اتفاق التأسيس، والانتهاء من إجراءات التصديق الداخلية، ستوقع على المعاهدة بشأن المسائل المتصلة بالوضع الجديد في قبرص الواردة في الخطة؛ واعتماد قانون تعديل شروط انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي من قبل مجلس الاتحاد الأوروبي لإفساح المجال أمام قبرص بعد إعادة توحيدها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ وموافقة مجلس الأمن على ولاية منقحة إلى حد كبير فيما يتعلق بعملية الأمم المتحدة في قبرص. وشدد المستشار الخاص على أن الأمين العام يرى أن الخطة منصفة ومتوازنة ويأمل في أن يوافق الناس على الجانبين عليها^(٤).

وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قدم الأمين العام تقريرا بشأن قبرص، ركز فيه على بعثته للمساعي الحميدة^(٥). وأشار إلى أنه على الرغم من أنه قد تم إهدار فرصة لحل مشكلة قبرص، فإن الخطة التي قدمها إلى قادة الجانبين ما زالت مطروحة. وفي أعقاب رسائل ومشاورات أدت به إلى الاعتقاد بأن ثمة ما يدعو إلى بذل جهد جديد، فإنه قام بدعوة زعيمى الجانبين إلى نيويورك من أجل استئناف المفاوضات في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

وأشار الأمين العام في ما بعد إلى المسائل المزمع تقديمها إلى مجلس الأمن للبت فيها (التذييل هاء للتسوية الشاملة لمشكلة قبرص الذي بموجبه سيطلب من المجلس اتخاذ قرارات يبدأ نفاذها بعد إعادة توحيده قبرص. وبموجب تلك القرارات، يؤيد المجلس اتفاق التأسيس؛ ويفرض حظرا على الأسلحة ضد قبرص؛ ويقوم بإنشاء عملية جديدة للأمم

الذي ذكر فيه الأمين العام أن الخطة تنص على إقامة جمهورية قبرص المتحدة التي تتمتع بسيادة واحدة، وشخصية دولية وجنسية، وستتألف من دولتين متكافئتين سياسيا، هما الدولة القبرصية اليونانية والدولة القبرصية التركية، على أن يتم توحيدهما في اتحاد فيدرالي بين طائفتين ومنطقتين. وكإجراء تأسيسي لقبرص بعد إعادة توحيدها تطلبت الخطة إجراء استفتاءين منفصلين في آن واحد من جانب السكان القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك.

وذكر المستشار الخاص أعضاء المجلس بأن هناك ستة تذييلات ملحقه بالاتفاق بشأن تسوية شاملة للمشكلة القبرصية: اتفاق تأسيس، مع مرفقاته، بما في ذلك وضع دستور لجمهورية قبرص الموحدة؛ ودستورين للدولة القبرصية اليونانية والدولة القبرصية التركية التأسيسيتين؛ ومعاهدة بشأن المسائل المتصلة بالوضع الجديد في قبرص؛ ومشروع قانون تعديل شروط انضمام جمهورية قبرص المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي؛ ومسائل ستقدم إلى مجلس الأمن من أجل اتخاذ قرار بشأنها؛ وتدابير يتعين اتخاذها خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وأوجز المستشار الخاص بعد ذلك التحسينات الرئيسية التي أدخلت على الخطة منذ صدور تقرير الأمين العام المؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، التي تضمنت الإشراف على نقل ملكية الأراضي من جانب الأمم المتحدة، والجدول الزمني لانسحاب القوات اليونانية والتركية من الجزيرة، وولاية عملية الأمم المتحدة في قبرص في المستقبل.

ووجه المستشار الخاص أيضا انتباه المجلس إلى الخطوات التي يجب اتخاذها في نيسان/أبريل حتى يمكن أن تدخل الخطة حيز النفاذ في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ على النحو المتوخى، إذا وافق عليها سكان البلدين خلال الاستفتاءين. وشملت تلك الخطوات بعض الأعمال الفنية النهائية من جانب الطرفين؛ والحصول على التأكيد الخطي

(٤) S/PV.4940، الصفحات ٢-٦.

(٥) S/2004/302.

القرار في مرفقاته أحكاما (أ) تستعيز عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بعملية جديدة في قبرص تعرف باسم بعثة الأمم المتحدة لتنفيذ التسوية في قبرص؛ تناط بها، في جملة أمور، ولاية رصد تنفيذ اتفاق التأسيس؛ (ب) تفرض حظر أسلحة ضد قبرص. بموجب الفصل السابع من الميثاق؛ (ج) تطلب من جميع الأطراف المعنية أن تنفذ التسوية الشاملة بجميع جوانبها تنفيذًا صادقًا وتامًا في حدود الأطر الزمنية المحددة فيها.

وتكلم ممثل الاتحاد الروسي قبل التصويت فأشار إلى أن بلده أيد باستمرار بعثة المساعي الحميدة التي أوفدها الأمين العام وجهوده المبذولة للتوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة قبرص، على أساس قرارات مجلس الأمن، والرغبة الواضحة للطائفتين القبرصيتين. وشدد على ضرورة أن يساعد المجتمع الدولي، وعلى الخصوص مجلس الأمن، الطرفين القبرصيين على التوصل إلى ترتيبات بنفسيهما، ولكن ليس بفرض أي قرارات عليهما. وأكد أن الاستفتاءين المقرر إجراؤهما في ٢٤ نيسان/أبريل يجب أن يحدثا بحرية ودون أي تدخل أجنبي أو ضغط. وأعرب عن اعتقاد وفد بلده بأن المجلس سيستطيع اعتماد قرار مدروس، يشمل ما يتعلق بنشر عملية جديدة من عمليات حفظ السلام، بعد إجراء الاستفتاءين. وفي ما يتعلق بعملية التفاوض على مشروع القرار، أعرب ممثل الاتحاد الروسي عن أسف وفد بلده العميق على الطريقة التي أعد بها مشروع القرار. وأعرب عن اعتقاده بأن قرارا معقدا من الناحيتين الفنية والقانونية، مثل وضع معايير عملية جديدة للأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وفرض حظر على توريد الأسلحة، يستدعي أدق التحليل وأكثره عناية. واسترسل قائلاً إن مقدمي المشروع بدلا من ذلك عرضا مشروع القرار للتصويت بعد أن "تجاهلا" وجهات نظر أعضاء المجلس الآخرين. وأشار إلى أن الأطراف المعنية مباشرة بالتسوية

المتحدة للاضطلاع بالمسؤوليات المتعلقة بتنفيذ التسوية الشاملة. وقدم الأمين العام أيضا تفاصيل تتعلق بالولاية المقترحة لعملية الأمم المتحدة الجديدة في قبرص وتشكيلها وقوامها وهيكلها.

ومراعاة لتفاهم الطرفين الوارد في التسوية الشاملة، ولطريقة النفاذ، طلب الأمين العام إلى مجلس الأمن النظر في اتخاذ إجراءات قبل الاستفتاءين اللذين أجريا في ٢٤ نيسان/أبريل. وأشار الأمين العام إلى أن القرار الذي سيتخذه شعب قبرص في ٢٤ نيسان/أبريل هو ملك له وحده، وذكر أن من شأن اتخاذ المجلس إجراء في حينه أن يقطع شوطا بعيدا نحو طمأننة الشعب إلى أن التسوية ستحظى بالتأييد القوي من جانب الأمم المتحدة وأن أحكامها المتعلقة بالأمن سيتم تنفيذها تنفيذا كاملا.

وفي الجلسة ٤٩٤٧، المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وأنغولا، وباكستان، والبرازيل، وبنن، والجزائر، ورومانيا، وشيلي، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي بداية الجلسة، وجه الرئيس (ألمانيا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة والولايات المتحدة^(٦)، يقرر به المجلس ألا تصبح الأحكام المبينة في مرفق هذا القرار نافذة إلا لدى ورود إخطار من الأمين العام ببدء نفاذ اتفاق التأسيس، في أعقاب اتخاذ القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك قرارا بذلك في حرية؛ وتضمن مشروع

(٦) S/2004/313

يغتزم الشعب القبرصي هذه الفرصة التاريخية التي أوجدتها الخطة من أجل إيجاد حل سلمي للصراع في قبرص. وذكر أن مشروع القرار ما زال مطروحاً على الطاولة وأن وفد بلده سيطلب من المجلس أن يبت في الأمر بسرعة بعد إجراء الاستفتاءين، وشدد على أنه ينبغي ألا يساور أحداً الشك في أن المجلس يقف على استعداد للوفاء بالتزاماته^(٨).

وأعرب ممثل الولايات المتحدة أيضاً عما يساور وفد بلده من شعور بخيبة الأمل لعدم استعداد أحد أعضاء المجلس لتأييد طلب الأمين العام اعتماد مشروع القرار هذا قبل إجراء الاستفتاءين بهدف توفير الضمانات للقبارصة اليونانيين بأن الهياكل الأمنية المنصوص عليها في التسوية ستكون قائمة قبل التصويت في ٢٤ نيسان/أبريل. وذكر أنه من الواضح أنه إذا حظيت التسوية بالقبول من جانب جميع القبارصة في الاستفتاءين، سيكون هناك عمل سريع جداً في المجلس لإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتنفيذ التسوية في قبرص وإنفاذ حظر الأسلحة^(٩).

وأشار عدد من المتكلمين الآخرين إلى أن وفود بلدانهم قد صوتت لصالح مشروع القرار لدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل التوصل إلى حل للتراع^(١٠) وأكد البعض أن ثمة اتفاقاً عاماً بين أعضاء المجلس في ما يتعلق بمضمون المشروع وشددوا على أن الشعب القبرصي، إذا صوت لصالح التوحيد، فإن المجلس على استعداد لتحمل

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(٩) المرجع نفسه الصفحتان ٣ و ٤.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ٤ (بنن)؛ والصفحتان ٤ و ٥ (أنغولا، والجزائر، ورومانيا)، والصفحتان ٥ و ٦ (باكستان، والبرازيل، وشيلي).

وكذلك أغلبية أعضاء المجلس أعربت عن آراء معارضة لهذا الاعتماد المتسرع لمشروع قرار عشية الاستفتاءين. وأضاف قائلاً إنه في ظل تلك الظروف لم يكن أمام الجانب الروسي خيار سوى ممارسة حق النقض لأسباب فنية، بهدف ضمان توافر الظروف مستقبلاً للعمل العادي الذي يتسم بالاحترام المتبادل للاتفاق بشأن إصدار قرارات من مجلس الأمن مقبولة لجميع الأطراف. وشدد على أن وفد بلده مستعد للاضطلاع بدور بناء في صياغة مشروع قرار بشأن هذه المسألة بعد إجراء الاستفتاءين، على أن يكون مفهوماً أن هذا المشروع سيأخذ في الحسبان نتائج الاستفتاءين، ويعرض سبلاً مقبولة للجميع لإزالة الشواغل لدى الأطراف القبرصية^(٧).

وطرح مشروع القرار بعد ذلك للتصويت، فحصل على ١٤ صوتاً مؤيداً مقابل صوت واحد معارض (الاتحاد الروسي) ولم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي من عضو دائم في المجلس.

وتحدث ممثل المملكة المتحدة بعد التصويت، فأعرب عن شعور وفد بلده بخيبة الأمل لتعذر توصل المجلس إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار. وأشار إلى أنه ليس هناك من يعترض على المضمون العام لمشروع القرار ذلك إلا أن عضواً واحداً في المجلس صوت ضد القرار لأسباب فنية تتعلق بالإجراءات والتوقيت. وشدد على أن تصويت الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس لصالح مشروع القرار إنما يوجه رسالة دعم قوية لجهود الأمين العام وخطته. وقال إن هذا التصويت يعطي شعب قبرص ضماناً لتصرف المجلس بناء على الالتزامات التي تقع على عاتقه بموجب التسوية الشاملة، بما فيها إنشاء عملية معززة للأمم المتحدة لحفظ السلام وفرض حظر على الأسلحة وأعرب عن أمل وفد بلده في أن

(٧) S/PV.4947، الصفحة ٢.

للخطة، متضامنا بذلك مع زعيم القبارصة الأتراك. بيد أن عددا من الزعماء السياسيين في كلا الجانبين وقفوا إلى جانب التصويت لصالح إعادة توحيد قبرص. وأشار حزب من الأحزاب السياسية الرئيسية في الجانب القبرصي اليوناني، هو أكيل (الحزب التقدمي للشعب العامل)، الذي كان عادة مؤيدا للتوصل إلى تسوية للمشكلة القبرصية، إلى أن مجلس الأمن لو كان قد قدم بعض الضمانات الأمنية قبل إجراء الاستفتاء لكان ذلك قد جعل أكيل قادرا على تأييد الخطة. وكان أكيل قد دعا إلى التصويت بـ "لا مع الترفق" بعد النتائج التي أسفر عنها نظر المجلس في الأمر، ولكنه أعرب عن أمله في أن يترجم ذلك عمليا في الوقت المناسب إلى اقتراح بالإيجاب في استفتاء ثان يجري بشأن الخطة. وأفاد وكيل الأمين العام بأنه من السابق لأوانه جدا تقديم تحليل مفصل لكمية المعلومات التي أتاحت للشعب أثناء إجراء حملة الاستفتاء، وأشار مع ذلك إلى أن ثمة شواغل متعلقة بمسألة إتاحة سبل الوصول إلى وسائل الإعلام لشخصيات دولية من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أثارها المستشار الخاص مع الزعيم القبرصي اليوناني.

وأفاد وكيل الأمين العام أيضا بأنه، في الاستفتاءين، رفض السكان القبارصة اليونانيون اتفاق التأسيس بنسبة ٧٥,٨٣ في المائة من الأصوات مقابل ٢٤,١٧ في المائة في حين أن السكان القبارصة الأتراك وافقوا على خطة التسوية بنسبة ٦٤,٩١ في المائة مقابل ٣٥,٠٩ في المائة. وبالتالي لن يدخل اتفاق التأسيس حيز النفاذ نظرا لأن الخطة تقتضي موافقة الجانبين.

وذكر وكيل الأمين العام، أن الأمين العام يحترم النتائج التي أسفر عنها الاستفتاءان، وأنه يأسف في الوقت ذاته لضياح فرصة فريدة وتاريخية لتسوية المشكلة القبرصية، وتوحيد قبرص في موعد مناسب لانضمامها إلى عضوية

مسؤولياته. بموجب التسوية الشاملة^(١١). وأعرب متكلمون آخرون عن تفضيلهم أن تنضم قبرص بعد توحيدها إلى الاتحاد الأوروبي^(١٢). وأعرب أيضا عدد من المتكلمين عن أسفهم لعدم توسيع نطاق المشاورات من أجل تحقيق توافق في الآراء قبل الشروع في التصويت على مشروع القرار^(١٣).

القرار ١٥٤٨ (٢٠٠٤) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٤٩٨٩ المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

في أعقاب رفض خطة التسوية الشاملة في الاستفتاءين اللذين أجريا في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، استمع مجلس الأمن، في جلسته ٤٩٥٤ المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية عن نتيجة الاستفتاءين في قبرص، ولم يدل بأي بيان في الجلسة.

وأفاد وكيل الأمين العام في إحاطته بأنه، بعد وضع الصيغة النهائية لاتفاق التأسيس في بورغنستوك في ٣١ آذار/مارس، واصل الطرفان العمل بشأن المسائل الفنية الواردة في خطة التسوية الشاملة حتى اليوم الأخير قبل إجراء الاستفتاءين وأن النص الرسمي قد أرسل إلى الطرفين في ٢٣ نيسان/أبريل. وفي ٧ نيسان/أبريل، دعا زعيم القبارصة اليونانيين، في بيان إلى الأمة، القبارصة اليونانيين إلى أن يرفضوا خطة الأمين العام، بل وبأن "يبعثوها 'لا' مدوية"

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ٤ (بنن)؛ الصفحة ٤ (فرنسا)؛ الصفحة ٥ (الجزائر)؛ والصفحتان ٥ و ٦ (إسبانيا وشيلي).

(١٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥ (رومانيا وفرنسا)؛ والصفحة ٦ (إسبانيا).

(١٣) المرجع نفسه، الصفحة ٥ (فرنسا)؛ والصفحتان ٤ و ٥ (الجزائر والصين)، والصفحتان ٥ و ٦ (باكستان والبرازيل).

التسوية في بورغنستوك في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ وإجراء الاستفتاءين في قبرص في ٢٤ نيسان/أبريل.

وذكر الأمين العام أن نتيجة الاستفتاءين تمثل فرصة ضائعة أخرى لحل المشكلة القبرصية. وقال إن قرار القبارصة اليونانيين رفض الخطة هو قرار من الواجب احترامه، ولكنه قال إن القرار يمثل انتكاسة كبرى لجهود السلام، وإن الشعب القبرصي اليوناني قد يود التفكير في انعكاسات تصويته في الفترة المقبلة. وأضاف أنه حري بمجلس الأمن أن يكون على أهبة الاستعداد لمعالجة شواغل القبارصة اليونانيين بشأن الأمن، وتنفيذ الخطة، التي يجب التعبير عنها بوضوح وحسم. وفي الوقت نفسه، رحب الأمين العام بقرار القبارصة الأتراك، وأكد أن تصويت القبارصة الأتراك قد قوض كل المبررات للضغط عليهم أو عزلهم، وأعرب عن أمله أن يكون بوسع أعضاء المجلس، مع عدم منح الاعتراف بالانفصال أو المساعدة عليه بأي حال، أن يضربوا مثالا قويا لجميع الدول على التعاون، سواء على الصعيد الثنائي أو في المنظمات الدولية، على رفع القيود والعراقيل غير الضرورية التي يترتب عنها عزل القبارصة الأتراك وعرقلة تقدمهم، من منطلق اعتبار أن هذا التدبير يتوافق وأحكام قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤). وخلص الأمين العام إلى أنه ليس هناك أي أساس واضح لاستئناف بعثته للمساعي الحميدة في ظل استمرار المأزق الحالي. وأعلن أنه، بالنظر إلى الحد الفاصل في الجهود المبذولة لحل مشكلة قبرص، فإنه سيجري استعراضا كاملا لأنشطة السلام التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في قبرص، يتم إنجازها في غضون ثلاثة أشهر، بما في ذلك الولاية ومستوى القوة ومفهوم تشغيل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

وقال الأمين العام إن الطرفين وجداء، على مدى الجهود المبذولة خلال أربعة أعوام ونصف، صعوبة في

الاتحاد الأوروبي في ١ أيار/مايو. ولا يزال الأمين العام على اقتناع بأن الخطة المقدمة تمثل حلا توفيقيا عادلا قابلا للتطبيق ودقيقا في توازنه. ويأمل الأمين العام في أن تتوصل الطائفة القبرصية اليونانية، بالرغم من ذلك، إلى رأي مختلف عندما يحين الوقت المناسب، بعد أن تجري تقييما متعمقا وواقعيًا لقرارها وللعواقب المحتملة أن تترتب عليه. وفي الوقت نفسه يشيد الأمين العام بقرار القبارصة الأتراك، الذين وافقوا على الخطة بالرغم من التضحيات الكبيرة التي تترتب عليها بالنسبة للكثيرين منهم وهو يأسف عن أسفه لأن القبارصة الأتراك لن يتمتعوا على قدم المساواة بفوائد الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ابتداء من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤. وختم وكيل الأمين العام بقوله إن الأمين العام بدأ يفكر تفكيرًا متأنيا في مضاعفات نتيجة الاستفتاءين بالنسبة للأمم المتحدة وما تعنيه بالنسبة للمستقبل، وإنه سوف يقدم تقريرا مكتوبا مفصلا إلى مجلس الأمن يتضمن استنتاجاته في الوقت المناسب^(١٤).

وفي ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤، قدم الأمين العام تقريرا عن مهمة المساعي الحميدة التي قام بها في قبرص^(١٥) تضمّن ملخصا تفصيليا للجهود المبذولة لحل مشكلة قبرص منذ الاتفاق على إعادة البدء في المفاوضات المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤، بما في ذلك المراحل الثلاث من المفاوضات المؤدية إلى وضع الصيغة النهائية للتسوية الشاملة لمشكلة قبرص. وقدم التقرير عرضا للتحسينات التي أصبحت الخطة بصيغتها النهائية تتضمنها، واستعرض التطورات التي حدثت في الفترة ما بين وضع الصيغة النهائية لخطة

(١٤) S/PV.4954، الصفحتان ٤ و ٥.

(١٥) S/2004/437.

تلقي رسالة من الجانب القبرصي اليوناني في اليوم السابق^(١٦)، تتضمن تعليقات على تقرير الأمين العام^(١٧).

وفي الجلسة ٤٩٨٩، المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤^(١٨) الذي قال الأمين العام فيه إن وجود قوة الأمم المتحدة في الجزيرة لا يزال ضروريا، لعدم وجود تسوية شاملة. وأوصى بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، في حين أن الأمانة العامة ستجري استعراضا لولاية القوة ومستوياتها ومفهوم العمليات في قوة الأمم المتحدة.

وأدلى ببيانات ممثلو كل من باكستان، والجزائر، ورومانيا، وشيلي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. ووجه الرئيس (الفلبين) انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة^(١٩). وأفاد الرئيس بأنه اجتمع مع ممثلي الأطراف، الذين أكدوا أنهم يتمسكون بمواقفهم المعروفة إزاء البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وطرح مشروع القرار بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٥٤٨ (٢٠٠٤)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

(١٦) S/2004/464. وقد رد الأمين العام على رئيس قبرص برسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه (S/2004/493) قال فيها إنه يتمسك بتقريره تمسكا تاما.

(١٧) S/PV.4986، الصفحتان ٣ و ٤.

(١٨) S/2004/427.

(١٩) S/2004/484.

الاتفاق على نقط أساسية، وتركا للأمم المتحدة في كثير من الأحيان مهمة تحريك العملية إلى الأمام. وأعرب عن أسفه لأنه لم يتأت للطرفين نفسهما الاتفاق على مزيد من الأمور ولأن بعض المشاركين في المفاوضات قاموا بجهود ضئيلة من أجل هئية الشعب لتقبل حل توفيقى. وأعرب الأمين العام عن القلق إزاء الأسلوب الذي قدمت به الخطة إلى عامة الشعب، ولا سيما في جانب من الجانبين. وقال إنه في حين ثبت أن بلوغ تسوية شاملة أمر بعيد المنال، تحققت إنجازات رئيسية في فترة المفاوضات تمثلت في أن العقبات التي حالت حتى الآن دون تخطي المبادرات القبرصية عتبة العموميات قد تم التغلب عليها. ورغم أن الخطة صارت، إثر الاستفتاءين، لاغية من الناحية القانونية، ارتأى الأمين العام أن الخطة هي بمثابة اقتراح تسوية شاملة ومتوازنة بعناية، وجاهزة للتنفيذ، وما زالت الأساس الوحيد الممكن التطلع إليه والذي يمكن للقبارة الاعتماد عليه من أجل تحقيق التسوية.

وفي الجلسة ٤٩٨٦، المعقودة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤^(١٥). وفي الجلسة، التي لم يدل فيها بأي بيان، استمع المجلس إلى إحاطة من المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص، عرض فيها تقرير الأمين العام. فقال إنه رغم أن المحصلة النهائية لبعثة المساعي الحميدة لم تكن ناجحة، فقد تحققت الكثير من المنجزات وينبغي البناء عليها من أجل الإبقاء على فرص نجاح المصالحة وإعادة التوحيد في المستقبل وإن المجلس له دور هام عليه أن يؤديه في هذا الصدد. وقال المستشار الخاص أيضا إن الأمين العام قد

تقييم الأمين العام على أن ذلك التحرك يتسق مع قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤)^(٢٢). وأعرب متكلمون آخرون عن تأييدهم لتوصية الأمين العام بإزالة القيود والحواجز غير الضرورية المفروضة على السكان القبارصة الأتراك مع إيلاء الاعتبار الواجب للقرارين ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤)^(٢٣).

وأعرب ممثل باكستان عن تحفظات وفد بلده الشديدة في ما يتعلق بالقرار المعتمد، مشيراً إلى أنه كان ينبغي للمجلس أن يصوت على مجرد التمديد الفني لمدة ثلاثة أشهر، لكي يتمكن المجلس من أن يتصرف وفقاً لما يرد في استعراض الأمين العام. وعلاوة على ذلك، قال إن وفد بلده يرى أن إدراج فقرة تحت الطرف القبرصي التركي والقوات التركية على إلغاء جميع ما تبقى من قيود مفروضة على قوة الأمم المتحدة، وإعادة الوضع العسكري القائم في ستروفيليا غير القرار من كونه اقتراحاً إجرائياً إلى اقتراح موضوعي وأنه كان ينبغي للمجلس أن ينتهج نهجاً أكثر توازناً. وقال إن وفد بلده يحث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات ملموسة لإنهاء العزلة الاقتصادية التي تعاني منها طائفة القبارصة الأتراك، ويرى أن تضمين القرار فقرة ترحب بتقرير الأمين العام كان يمكن أن تكون سبيلاً إلى إظهار ذلك الإنصاف^(٢٤). وذكر ممثل الجزائر أن وفد بلده كان يفضل أن يكون مشروع القرار نصاً فنياً بحتاً^(٢٥).

(٢٢) S/PV.4989، الصفحة ٤.

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ٤ (شيلي)، والصفحتان ٥ و ٦ (الجزائر ورومانيا).

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

قرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وأن ينظر في توصيات الأمين العام الواردة في استعراضه لقوة الأمم المتحدة والبدء بتنفيذها في غضون شهر واحد من تاريخ استلامها؛

وحث الجانب القبرصي التركي والقوات التركية على أن يلغيا بدون تأخير جميع ما تبقى من قيود مفروضة على قوة الأمم المتحدة، وطالبهما بإعادة الوضع العسكري السابق الذي كان سائداً في ستروفيليا قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛

وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

وتكلم ممثل المملكة المتحدة بعد التصويت فرحب باتخاذ القرار بالإجماع، وأيد قرار الأمين العام بإجراء استعراض شامل لدور قوة الأمم المتحدة^(٢٦). ورحب ممثل الولايات المتحدة بكون المجلس، باعتماده ذلك القرار، قد وضع مخططاً زمنياً سيتصرف بموجبه بشأن توصيات الأمين العام، ولا سيما في ضوء الظروف المتغيرة ومحدودية الموارد المتاحة لعمليات حفظ السلام. وتكلم ممثل الولايات المتحدة أيضاً بشأن تقرير الأمين العام عن بعثته للمساعدة الحميدة في قبرص^(٢٧) فأعرب عن أسف وفد بلده لنتائج الاستفتاءين بشأن خطة التسوية الشاملة. وأعرب أيضاً عن تأييد وفد بلده الصادق للاستنتاجات الواردة في التقرير، بما في ذلك تحليلات أصوات القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. وأعرب عن موافقة وفد بلده على التوصية الواردة في التقرير بأن يتقدم مجلس الأمن، مع عدم منح الاعتراف بالانفصال أو المساعدة عليه بأي حال من الأحوال، جميع الدول في التعاون بهدف إزالة القيود والحواجز غير الضرورية التي تؤدي إلى عزل القبارصة الأتراك وإعاقة تطورهم. واتفق مع

(٢٠) S/PV.4989، الصفحة ٢.

(٢١) S/2004/437.

القرار ١٥٦٨ (٢٠٠٤) الذي اتخذته مجلس الأمن
في جلسته ٥٠٦١ المعقودة ٢٢ تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠٠٤

في الجلسة ٥٠٦١، المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤^(٢٦). وقد أوصى الأمين العام في تقريره، وفقا للتناج التي توصل إليها استعراض الولاية ومستويات القوة ومفهوم عمليات قوة الأمم المتحدة، بإجراء تخفيض في قوام العنصر العسكري للقوة بنحو ٣٠ في المائة مراعاة تغير الظروف. وإضافة إلى ذلك، أوصى بزيادة عدد أفراد الشرطة المدنية، مع الإبقاء على القوة في حدود القوام المأذون به حاليا، وتعزيز عنصر البعثة المتعلق بالشؤون السياسية والمدنية. وأعلن الأمين العام أيضا عن عزمه على إجراء استعراض آخر قبل نهاية فترة الولاية المقبلة في منتصف عام ٢٠٠٥.

وأدلى ببيانات ممثلو كل من الاتحاد الروسي، وباكستان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وفي بداية الجلسة، وجه الرئيس (المملكة المتحدة) انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة^(٢٧). وأشار الرئيس إلى أنه اجتمع مع ممثلي الأطراف، الذين أكدوا تمسكهم بمواقفهم المعروفة جيدا إزاء البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٥٦٨ (٢٠٠٤)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

أيد توصيات الأمين العام بتعديل مفهوم العمليات ومستوى القوة، على النحو الوارد في تقريره المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛ ومدد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥؛

وحث الجانب القبرصي التركي والقوات التركية على أن يلغيا بدون تأخير جميع ما تبقى من قيود مفروضة على قوة الأمم المتحدة، وطالبهما بإعادة الوضع العسكري إلى ما كان عليه في ستروفيليا قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

وتكلم ممثل الولايات المتحدة بعد التصويت، فأشار إلى الموارد المقيدة لعمليات حفظ السلام، ورحب بكون القرار يصادق على توصية الأمين العام بخفض مستوى القوة بنسبة ٣٠ في المائة^(٢٨). وأعرب ممثلا الولايات المتحدة وباكستان عما يساور وفدي بلديهما من شعور بخيبة الأمل لأن المجلس لم يصادق حتى الآن على تقرير مهمة المساعي الحميدة التي قام بها الأمين العام في قبرص^(٢٩) وتوصيته برفع القيود المفروضة بلا داع على القبارصة الأتراك^(٣٠). ورأى ممثل باكستان أن وفد بلده يرى ان القرار يخص بالذكر القرار ١٢٥١ (١٩٩٩)، وأن القرار كان ينبغي أن يشير إلى أن فريق الاستعراض التابع للأمانة العامة تشاور مع جميع الأطراف ذات الصلة في الجزيرة، فضلا عن الدول الضامنة، حول مفهوم العمليات واقتراح تمديد ولاية القوة^(٣١). وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن موافقة وفد بلده على أهمية تهيئة بيئة مواتية لتحديد عملية المفاوضات، بما في ذلك عن طريق إقامة علاقات اقتصادية بين الطائفتين القبرصيتين، وعن

(٢٨) S/PV.5061، الصفحتان ٢ و ٣.

(٢٩) S/2004/437.

(٣٠) S/2005/591، الصفحتان ٢ و ٣ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٣ (باكستان).

(٣١) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٢٦) S/2004/756.

(٢٧) S/2004/829.

وجه الرئيس (فرنسا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة^(٣٥). وأشار الرئيس إلى أنه التقى ممثلي الأطراف الذين أكدوا أنهم ما زالوا على مواقفهم المعروفة جدا حيال بند جدول أعمال المجلس. وطرح مشروع القرار بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٦٠٤ (٢٠٠٥)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

قرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥؛
وأهاب بالجانب القبرصي التركي والقوات التركية إعادة الوضع العسكري إلى ما كان عليه في ستروفيليا قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٢١١ المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٢١١، المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، التي لم يدل فيها بأي بيان، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. قدم فيها لأعضاء المجلس موجزا للمشاورات التي أجراها في تركيا وقبرص واليونان حول مستقبل بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة في قبرص وذكر وكيل الأمين العام، على الجانب الإيجابي، في معرض تقييمه للتطورات، أن جميع الأطراف تود أن ترى نوعا من استئناف المساعي الحميدة النشطة للأمم المتحدة وتقبل أن تكون خطة التسوية الشاملة هي الوثيقة التي تستأنف المفاوضات على أساسها. وعلى الجانب السلبي، أشار إلى أن الفجوة تبدو واسعة بين الآراء المعلن عنها من الطرفين بشأن الجانب الموضوعي، حيث لا تبدو الثقة كبيرة

(٣٥) S/2005/382.

اعتقاده بوجود احترام أحكام قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) احتراماً شديداً^(٣٢). وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن خيبة أمل وفد بلده لأن القبارصة الأتراك، بعد أن صوتوا لصالح التسوية، لم يحصلوا حتى الآن على فائدة تُذكر وقال إن حكومة بلده ما زالت ملتزمة بوضع حد لعزلة القبارصة الأتراك وتضييق الفجوة الاقتصادية بين الطائفتين^(٣٣).

القرار ١٦٠٤ (٢٠٠٥) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٢٠٢ المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٢٠٢، المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص، المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥^(٣٤) الذي تضمن، إلى جانب وصف الحالة والأنشطة التي تقوم بها قوة الأمم المتحدة، الاستنتاجات التي توصل إليها استعراض لإعادة تشكيل القوة. وخلص الاستعراض، في جملة أمور، إلى أن مفهوم العمليات بصيغته المعدلة وبما يضيفه على العمليات من مزيد من القدرة على التحرك يسمح للقوة بأن تحتفظ بنفس مستوى قدرتها على تنفيذ ولايتها بقوامها الحالي المنخفض. وأوصى الأمين العام بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، مع بقاء القوام المأذون به حالياً ومفهوم العمليات.

(٣٢) المرجع نفسه.

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٣٤) S/2005/353.

وذلك بالاستناد إلى التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص^(٣٩).

وأفاد الأمين العام في تقاريره بأن الحالة في قبرص لا تزال تتسم بالاستقرار. ومع ذلك، أعرب عن اعتقاده بأن التوصل إلى تسوية شاملة هو وحده الذي من شأنه أن يضع حداً للمشكلة القبرصية. وفي حالة عدم وجود مثل هذه التسوية، يظل وجود قوة الأمم المتحدة ضرورياً. ولذلك، فإن الأمين العام أوصى بتمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى. وأدرج الأمين العام أيضاً بانتظام في تقاريره لمحة عامة عن أنشطته في إطار بعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها. ففي تقريره المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أبلغ عن اتفاق تم التوصل إليه بين الجانبين في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ على البدء فوراً في عملية ذات مسارين، تقوم في إطارها اللجان الفنية بمناقشة القضايا التي تمس الحياة اليومية للشعبين، وذلك بالتزامن مع قيام أفرقة عاملة بمناقشة القضايا الموضوعية، مما من شأنه أن يسهم في إيجاد تسوية شاملة^(٤٠). وفي التقارير اللاحقة، أعرب الأمين العام عن أسفه لعدم إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق^(٤١).

وفي كل جلسة، أشار الرئيس إلى أنه التقى بممثلي الأطراف، الذين أكدوا تمسكهم بمواقفهم المعروفة جيداً إزاء البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وأهاب المجلس في القرارات التي اتخذها، إضافة إلى تمديده ولاية قوة الأمم المتحدة لفترات ستة أشهر متعاقبة، بالجانب القبرصي التركي والقوات التركية إعادة الوضع العسكري القائم في ستروفيليا

(٣٩) S/2005/743 و Corr.1 و S/2006/315 و S/2006/931 و S/2007/328 و S/2007/699.

(٤٠) S/2006/931.

(٤١) S/2007/328 و S/2007/699.

بينهما. وخلص إلى القول بأن الأمين العام يرى أن الشروع في عملية جديدة مكثفة قبل الأوان غير مستصوب، وأنه لن يتحقق أي شيء إيجابي ببذل جهد جديد ينتهي مرة ثانية إلى فشل ذريع أو إلى مأزق محبط. واختتم وكيل الأمين العام إحاطته بقوله إن الأمين العام يعتقد لذلك أنه من الحساسة أن تتقدم بخطى حذرة جداً ويعتزم إنعام النظر في مستقبل بعثته للمساعي الحميدة في الفترة القادمة، آخذاً في كامل الحسبان رد فعل المجلس تجاه الإحاطة^(٣٦).

القرارات ١٦٤٢ (٢٠٠٥) و ١٦٨٧ (٢٠٠٦) و ١٧٢٨ (٢٠٠٦) و ١٧٥٨ (٢٠٠٧) و ١٧٨٩ (٢٠٠٧) التي اتخذها مجلس الأمن في الفترة من ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ حتى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

في الجلسات ٥٣٢٤ و ٥٤٦٥ و ٥٥٩٣ و ٥٦٩٦ و ٥٨٠٣^(٣٧) اتخذ المجلس قرارات بالإجماع وبدون مناقشة^(٣٨)، ومدد بها ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى،

(٣٦) S/PV.5211، الصفحتان ٥ و ٦.

(٣٧) عقدت في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

(٣٨) القرارات ١٦٤٢ (٢٠٠٥) و ١٦٨٧ (٢٠٠٦) و ١٧٢٨ (٢٠٠٦) و ١٧٥٨ (٢٠٠٧) و ١٧٨٩ (٢٠٠٧). وكانت مشاريع القرارات المقابلة للقرارات ١٦٨٧ (٢٠٠٦) و ١٧٢٨ (٢٠٠٦) و ١٧٥٨ (٢٠٠٧) (S/2006/393 و S/2006/978 و S/2007/353) مقدمة من الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. أما مشاريع القرارات الأخرى فكانت قد أُعدت في سياق مشاورات المجلس السابقة.

لمشكلة قبرص قد ظلت في طريق مسدود لمدة طويلة للغاية. وأهاب المجلس بالجانبيين أيضا أن يشتركا في مشاورات مع القوة بشأن تعيين حدود المنطقة العازلة.

وفي اثنتين من الجلسات، أدلى ممثل اليونان ببيانهم. ففي الجلسة ٥٤٦٥، أعرب الممثل عن أسف وفد بلده لأن القرار ١٦٨٧ (٢٠٠٦) لا يوجه رسالة واضحة وقوية بشكل كاف بشأن أساس ونطاق وأهداف جهود الأمم المتحدة من أجل إيجاد تسوية عادلة ودائمة لمشكلة قبرص^(٤٣). وفي الجلسة ٥٥٩٣، أعرب عن تقدير بلده لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وللأمانة العامة لإسهامهما في المحافظة على الاستقرار في الجزيرة^(٤٤).

(٤٣) S/PV.5465، الصفحة ٣.

(٤٤) S/PV.5593، الصفحتان ٢ و ٣.

إلى ما كان عليه قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وبدءا من القرار ١٧٢٨ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أعرب المجلس عن تأييده الكامل للعملية التي استهلت بموجب الاتفاق المؤرخ ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦^(٤٢)، ودعا إلى إكمال المرحلة التحضيرية في وقت مبكر من أجل استئناف عملية المساعي الحميدة الكاملة في أقرب وقت ممكن. وفي القرار ١٧٥٨ (٢٠٠٧)، المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، والقرار ١٧٨٩ (٢٠٠٧)، المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، لاحظ المجلس مع القلق عدم إحراز تقدم في تلك العملية، وأهاب بالأطراف جميعها أن تشارك على الفور مشاركة بناءة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. وأكد المجلس من جديد أيضا أن الوضع الراهن غير مقبول، وأن المفاوضات بشأن حل سياسي نهائي

(٤٢) S/2006/572.

٣٠ - البنود المتعلقة بالحالة في يوغوسلافيا السابقة

ألف - الحالة في البوسنة والهرسك

البيان الذي أدلى به الرئيس في الجلسة ٤٩٩٧ المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

ترسيخ سيادة القانون ودفع الإصلاح الاقتصادي - "العدالة وفرص العمل" - إلى الأمام، مع المضي قدما في زيادة تحسين أداء مؤسسات الحكم الرئيسية وفعاليتها في البوسنة والهرسك، وأبلغ الممثل السامي، في جملة أمور، في ما يتعلق بولاية مكتبه، عن إحراز تقدم محدود في عدة مجالات رئيسية، وشمل ذلك مجال سيادة القانون، وسياسة الضرائب غير المباشرة، وإصلاح شؤون الدفاع والاستخبارات، وإنشاء دائرة جرائم الحرب المحلية. وإضافة إلى ذلك، أفاد بأن الأهداف الرئيسية من أجل الانتقال إلى قيادة محلية للمسؤوليات في ما يتعلق بحق اللاجئين في العودة قد تحققت، وأنه من الممكن إغلاق فرقة العمل المعنية بالتعمير والعودة في مكتب الممثل السامي، بعد أن أتمت ولايتها بنجاح. وفي ما يتعلق بالمناخ السياسي، ذكر الممثل السامي أن

برسالة مؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أحال الأمين العام إلى الرئيس التقرير الخامس والعشرين المقدم من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك^(١). وأفاد الممثل السامي في التقرير بأنه ما زال ملتزما بمهدفه الأسمى المتمثل في كفالة وضع البوسنة والهرسك بشكل لا رجعة فيه على الطريق إلى كيان الدولة وإلى الاتحاد الأوروبي، وأن أولوياته تركز على

(١) S/2004/126.